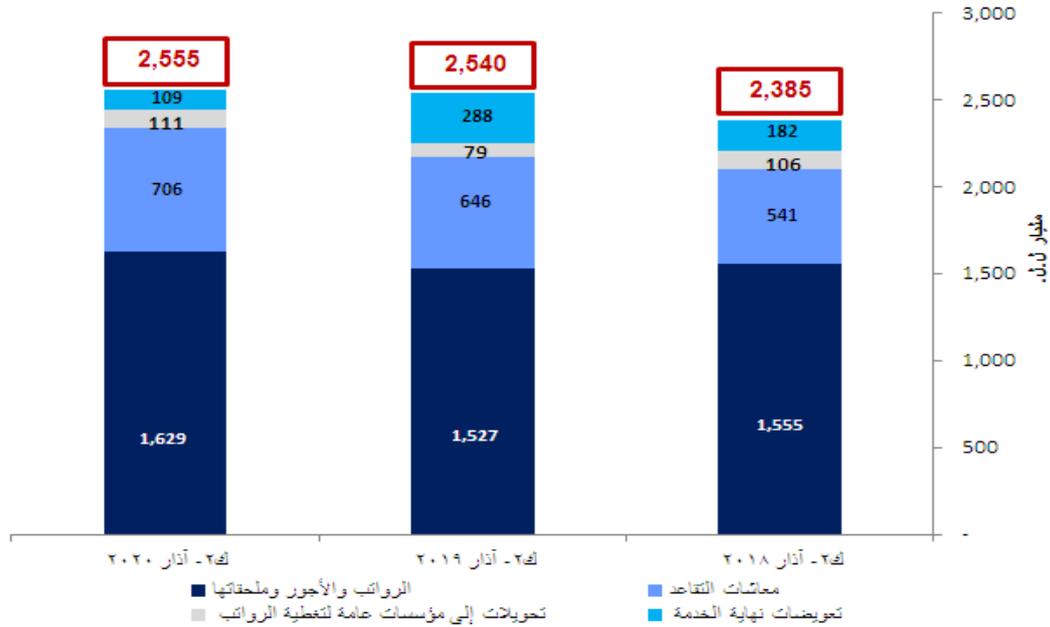


I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها¹ بقيمة 15 مليار ليرة (0.6 في المائة) على أساس سنوي ليصل إلى 2,555 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آذار 2020 مقارنةً مع مبلغ 2,540 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2019². تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بالرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 102 مليار ليرة (6.7 في المائة) لتصل إلى 1,629 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آذار 2020. إضافةً إلى ذلك، ارتفعت معاشات التقاعد بقيمة 60 مليار ليرة (9.3 في المائة) لتصل إلى 706 مليار ليرة، وكذلك التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 32 مليار ليرة (40.8 في المائة) لتسجل مبلغ 111 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. في المقابل، انخفضت تعويضات نهاية الخدمة على أساس سنوي بقيمة 179 مليار ليرة (62.1 في المائة) خلال الفصل الأول 2020.

الرسم البياني 1: مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- آذار من الأعوام 2018، 2019 و 2019



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية³، حيث سجّلت نسبة 63.7 في المائة خلال كانون الثاني- آذار 2018، لترتفع إلى نسبة 76.5 في المائة خلال كانون الثاني- آذار 2019، ومن ثم تعود وتتنخفض إلى نسبة 65.9 في المائة خلال كانون الثاني- آذار 2020. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 35.0 في المائة من إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- آذار 2018، وارتفعت إلى 47.5 في المائة خلال

¹ تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

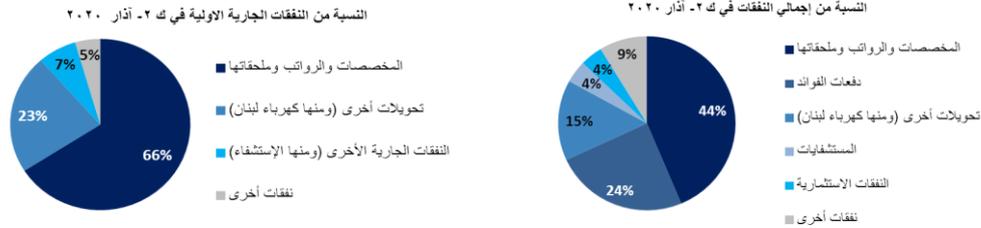
² إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر آذار 2020.

³ تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء "دفعات الفوائد" و"تسديد أقساط الديون الخارجية".

كانون الثاني - آذار 2019 قبل أن تعود وتنخفض إلى 43.7 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2020. يعود السبب الرئيسي وراء إنخفاض حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية ومن إجمالي النفقات إلى توسع قاعدة الإنفاق مع ارتفاع سنوي بنسبة 16.7 في المائة و9.5 في المائة على التوالي خلال الفصل الأول من العام 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني - آذار 2020:

الرسم البياني 2: مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية في كانون الثاني - آذار 2020:



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 102 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 1,629 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى زيادة التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 119 مليار ليرة، قابلها بشكل جزئي تراجع في مدفوعات الرواتب والأجور لصالح (i) الجهاز التربوي بقيمة 53 مليار ليرة و(ii) الجهاز العسكري بقيمة 15 مليار ليرة.

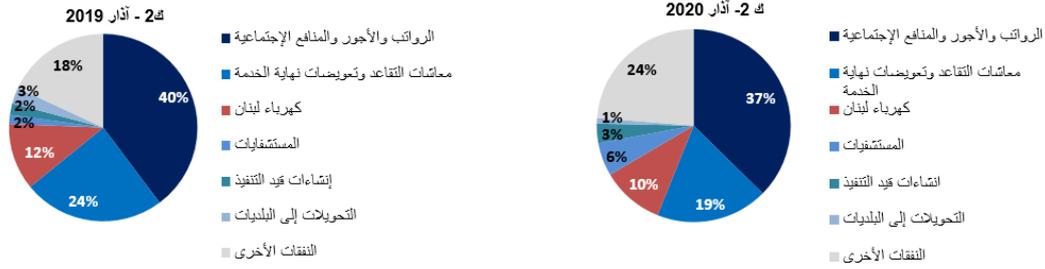
من ناحية المكونات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 68.9 في المائة من إجمالي النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني - آذار 2020، تلتها التقديمات الإجتماعية (21.0 في المائة) والمنافع الوظيفية (4.0 في المائة)، في حين شكّلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.0 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 39.8 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني - آذار 2019 وانخفضت إلى نسبة 37.2 في المائة خلال كانون الثاني - آذار 2020.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس⁴.

4 يعود السبب الرئيسي وراء إنخفاض حصة الرواتب والأجور وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية، مقارنة مع كانون الثاني - آذار 2019 إلى إتساع قاعدة الإنفاق الأولي بشكل ملحوظ خلال كانون الثاني - آذار 2020، مع ارتفاع بنسبة 14.0 في المائة سنوياً، بشكل أساسي نتيجة زيادة التحويلات والمدفوعات لصالح المستشفيات.

الرسم البياني 3: مكونات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني- آذار 2019 وكانون الثاني- آذار 2020



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، رديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأديوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها - كانون الثاني- آذار 2019 وكانون الثاني- آذار 2020

المجموع	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية /4		التقديمات الاجتماعية /5		نفقات أخرى /6		إجمالي الإنفاق
	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	
الجهاز العسكري	747	761	27	28	343	223	2	1	1,118
الجيش	491	498	19	19	211	195	0	0	721
قوى الأمن الداخلي	191	189	7	7	116	21	2	0	316
قوى الأمن العام	48	57	1	2	13	5	0	1	61
قوى أمن الدولة	18	17	0	1	2	2	0	0	20
الجهاز التربوي	247	300	24	18	0	0	6	0	276
الجهاز المدني /1	129	131	14	13	0	0	14	12	158
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة /2							56	20	56
الجمارك /3							20	19	20
إجمالي الإنفاق	1,123	1,191	65	59	343	223	78	34	1,629

- تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
- إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تنوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
- تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
- تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
- تتضمن تقديمات المرض والأمومة، الزواج، الولادة، الوفاة، الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
- تدفع النفقات الأخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة رب عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A. II الرواتب والأجور

سجّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الاجتماعية والمنافع الأخرى، إنخفاضاً بلغ 69 مليار ليرة (5.8 في المائة) لتصل إلى 1,123 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آذار 2020. جاء ذلك نتيجة لتراجع مدفوعات الرواتب لصالح الجهازين التربوي والعسكري.

a.A.II. رواتب وأجور الجهاز العسكري

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز العسكري بقيمة 15 مليار ليرة (1.9 في المائة) خلال كانون الثاني - آذار 2020 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الرواتب المدفوعة لصالح كل من قوى الأمن العام والجيش بقيمة 9 مليار ليرة و 7 مليار ليرة على التوالي. في التفاصيل، سجّلت الرواتب الأساسية المدفوعة لصالح الجيش تراجعاً بقيمة 6 مليار ليرة مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، في حين يعود انخفاض رواتب قوى الأمن العام إلى تراجع بدلات الألبسة بقيمة 8 مليار ليرة.

b.A.II. رواتب وأجور الجهاز التربوي

إنخفضت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بشكل ملحوظ بقيمة 53 مليار ليرة (17.7 في المائة) سنوياً لتصل إلى 247 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى تدني مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 48 مليار ليرة⁵ مصحوباً بإنخفاض في مدفوعات كل من رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 6 مليار ليرة ورواتب المتمرنين في التعليم الثانوي بقيمة 2 مليار ليرة على التوالي. قابل ذلك بشكل جزئي، إرتفاع مدفوعات رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي بقيمة 13 مليار ليرة.

c.A.II. رواتب وأجور الجهاز المدني

تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بقيمة 1 مليار ليرة (0.8 في المائة) سنوياً مقارنةً مع الفترة نفسها من العام السابق، لتصل إلى إجمالي 129 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 20.1 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (مع نسبة 15.8 في المائة من المجموع) ومن ثم وزارة المالية (مع نسبة 11.5 في المائة من المجموع). (للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات - كانون الثاني - آذار من العامين 2019 و 2020

النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2020	ك-2 آذار 2020	ك-2 آذار 2019	(مليون ليرة)
20.1%	26,045	25,829	وزارة الخارجية والمغتربين
15.8%	20,499	20,467	وزارة العدل
11.5%	14,860	15,191	وزارة المالية
9.2%	11,909	12,127	رئاسة مجلس الوزراء
8.2%	10,640	10,916	مجلس النواب
6.2%	7,997	7,294	وزارة الأشغال العامة والنقل
4.9%	6,343	6,410	وزارة الزراعة
4.2%	5,462	6,228	وزارة الصحة العامة
3.4%	4,415	4,390	وزارة الداخلية والبلديات
3.1%	4,057	3,959	وزارة الدفاع الوطني
13.3%	17,262	17,774	أخرى
100%	129,488	130,585	المجموع

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

⁵ خلال شهر كانون الثاني 2019، تمّ تسديد مبلغ 48 مليار ليرة لتغطية نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و 244 تاريخ 2018/12/21.

B.II. التقديمات الاجتماعية

ارتفع إجمالي مدفوعات التقديمات الاجتماعية لموظفي القطاع العام بشكل ملحوظ بقيمة 119 مليار ليرة (53.4 في المائة) ليسجل 343 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020. تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع التقديمات الاجتماعية المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي بقيمة 95 مليار ليرة لتصل إلى 116 مليار ليرة، وتلك المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 17 مليار ليرة لتصل بدورها إلى 211 مليار ليرة مع نهاية الفصل الأول من العام 2020. إضافة إلى ذلك، زادت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس لتصل إلى 13 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020.

في التفاصيل، شهدت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي زيادة كبيرة بقيمة 95 مليار ليرة لتصل إلى 116 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 81 مليار ليرة ونفقات المعالجة في المراكز الطبية المختلفة بقيمة 8 مليار ليرة.

علاوة على ذلك، زادت التقديمات الاجتماعية المدفوعة لصالح الجيش بقيمة 17 مليار ليرة، بشكل أساسي نتيجة ارتفاع نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 14 مليار ليرة ونفقات المرض والأمومة بقيمة 4 مليار ليرة.

أخيراً، ارتفعت التقديمات الاجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 7 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020 مقارنة مع الفترة نفسها مع العام 2019، مع زيادة نفقات المعالجة في المستشفيات بقيمة 5 مليار ليرة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

بلغت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة قيمة 56 مليار ليرة خلال كانون الثاني - آذار 2020 مقارنة مع مبلغ 20 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:
وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 961 1 956000 مقسّم: 1731-1716
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb